

دردشة عبر الوسائط الإجتماعية ليس إلا .. هل سقط الرئيس في المحذور

دردشة عبر الوسائط الإجتماعية ليس إلا .. هل سقط الرئيس في المحذور
حقيقة نيوز. نت .. عبدالحق خرباش / 12.02.2021
عبدالحق خرباش .



دخل الرئيس ومن معه في دردشات عبر الوسائط الإجتماعية في تناف تام لما هو معلوم قانونا وكأن لسان حالهما يقول نريد الفوضى وتشجيع الإشاعة لتبقي الملفات الحقيقية في سر الكتمان ولا تصل الى الصحافة فمن أبرز التفاهات لخلق نقاش عقيم ليلهي الرأي العام عمدا الكلام عن نيفو ما يسمى ب مراسل في خرق واضح للخصوصية وأمام الشبكات العنكبوتية والرئيس يعلم أن الحائطين القصيرين من فعله وأنه يصرف لهما معاش ...؟؟؟ وكان الأجر مناقشة تحايل المجلس الإقليمي على إختصاص الجماعة الحضرية لتازة فيما يخص المحطة الطرقية بإقليم تازة والمال العام والمصلحة متوقفتان وهي مغلقة وهنا على الجهات المختصة إخراج إقليم تازة من السرية وكشف المستور وفتح متابعة قضائية أيضا ودائما في إطار التفاهة الفايبوكية هل يستطيع الرئيسان الكشف عن مداخل الدولة من ضرائب العقارات وغيرهما وتنوير الرأي العام عن الشركات محط كل الصفقات الخاصة بالمجالس وكشف الأرقام .

أما عن الإعلام بالنسبة للمجلسين فيما يخص المنح أو الصدقات هنا سقط الرئيس في المحذور ويتطلب المساءلة القضائية للتشهير بهم لأن

من الدناءة محاسبة الإعلام على أمر لم يحدث ولا يتوفر أي أحد على الصفة للقيام بإدراج إسميهما عبر الوسائط ويعد قانونا تشهيرا وقذف صريحين راجع قانون الصحافة والنشر .
سلطة الوصاية لها دور فعال في التأشير على كل حسابات المجلس وبفضلها يتم إنجاز المشاريع والأمر بالصرف هنا هو الرئيس وتحمل كل التبعات في شأن المال العام .



ساكنة إقليم تازة لا تنتظر الصدقة من المجالس بل هناك دولة وسلطة الوصاية وما سميته بالإعلام العرضي الرأي العام ينتظر منك الكشف عن الأسماء التي ذكرت بأنها /حاصلة على النيفو تاسعة /؟؟؟. لن نترك الأمر يمر مرور الكرام القانون واضح المراسل أو غيره عليه الإدلاء بالبطاقة الصحفية والجهة المعتمدة لشخصه وليس المكرفون وإلا سنعتبر كل من له صفحة فايسبوكية صحافي أو إعلامي وإذا كان الغرض إشاعة الميوعة والفوضى من قبل الجهات المنتخبة ف الرأي العام ومركز القرار يعني لعبة الثعابين ..



عقدة الرابعة إعدادي ليست هي المشكلة الإزعاج والمهنية والإحتراف هو العقدة الحقيقية لمن يخشى من الصحافة ويلتجأ للدردشة عبر

الوسائط لكي لا ينكشف المستور والسري .
ختم هناك سلطة القضاء المخول لها قانونا إستدعاء الأشخاص وأيضا
النيابة العامة وتحت سلطتها يجرى البحث عند الضابطة القضائية وفي
سرية تامة حفاظا على قرينة البراءة عوض تحكم المنتخب ومن معه في
الخصوصية المقدسة للأشخاص ومحاكمتهم عبر الفايبروك والتشهير بهم
وأقول هنا أن المهني المعتمد أو المراسل وغيره الذي له الصفة
القانونية يعتبر المهنة مقدسة ولا يجوز لأي شخص إعطاء رأيه في
الخصوصية وعرضه للرأي العام ..
كنت أتمنى أن يعقدا المجلسين ندوة صحفية مع رجال المهنة لكن نعرف
أن إشاعة الفوضى والإشاعة من إختصاصهما وعلى الرأي العام أن يعي
اللعبة كبار المنتخبين يخلقون الفرجة بإقليم تازة عبر الوسائط
ليتسنى لهم إبرام كل شيء سري .

حقية نيوز. نت .. عبدالحق خرباش 2.11.2021/ مقر العمل . تازة الثورة الإجتماعية

حقية نيوز. نت .. عبدالحق خرباش 2.11.2021/

مقر العمل . تازة

الثورة الإجتماعية

في إطار تنفيذ التعليمات الملكية السامية الواردة في خطابي العرش
وافتاح البرلمان، والقاضية بالعمل على تعميم التغطية الاجتماعية
لجميع المغاربة، صادق المجلس الوزاري على مشروع قانون -إطار
يتعلق بالحماية الاجتماعية .

ويشكل هذا المشروع المجتمعي، الذي يحظى بمتابعة واهتمام خاصين من
طرف جلالة الملك، ثورة اجتماعية حقيقية، لما سيكون له من آثار
مباشرة وملموسة في تحسين ظروف عيش المواطنين، وصيانة كرامة جميع
المغاربة، وتحصين الفئات الهشة، لاسيما في وقت التقلبات الاقتصادية
والمخاطر الصحية والطوارئ المختلفة .



كما أن مشروع القانون -الإطار يعد اللبنة الأساسية والإطار المرجعي لتنفيذ الرؤية الملكية السديدة في مجال الحماية الاجتماعية، وتحقيق الأهداف النبيلة التي حددها جلالته، وفي مقدمتها دعم القدرة الشرائية للأسر المغربية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويهدف هذا المشروع إلى تحديد المبادئ والأهداف المرتبطة بإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، خلال الخمس سنوات القادمة، والتزامات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاوالات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف الهيئات العامة والخاصة الأخرى والمواطنين، لتحقيق هذه الأهداف المتمثلة أساسا في ما يلي :

- تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنتي 2021 و2022، وذلك بتوسيع الاستفادة من هذا التأمين لتشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية، وفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا، حيث سيتمكن 22 مليون مستفيد إضافي من هذا التأمين الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء ،
- تعميم التعويضات العائلية خلال سنتي 2023 و2024، وذلك من خلال تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات من الاستفادة، حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة أو من تعويضات جزافية ؛
- توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد، لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش، من خلال تنزيل نظام المعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ليشمل كل الفئات المعنية



• وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025، لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار، من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض وتوسيع الاستفادة منه.

وينص مشروع القانون -الإطار على قيام السلطات العمومية بتنسيق عمل كافة المتدخلين المعنيين بتعميم الحماية الاجتماعية، وتطوير الجوانب التدبيرية وتلك المتعلقة بحكمة هيئات الضمان الاجتماعي، في أفق إحداث هيئة موحدة للتنسيق والإشراف على أنظمة الحماية الاجتماعية، فضلا عن اتخاذ جميع التدابير ذات الطابع التشريعي والمؤسسي والمالي التي تمكن من تفعيل هذا المشروع الاجتماعي الطموح.

وسيشكل تنزيل هذا الورش المجتمعي الكبير منطلقا لتحقيق تطلعات جلالة الملك لفائدة كل مكونات الشعب المغربي، في رفع تحدي تعميم الحماية الاجتماعية، ورافعة لإدماج القطاع غير المهيكل، في النسيج الاقتصادي الوطني، بما يوفر حماية الشغيلة وضمان حقوقها، وكذا منعطفًا حاسمًا في مسار تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية والمجالية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.